طبيعة الأزمة في الدولة الليبية
وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في إدارة الأزمات

د. نجاة عبد السّلام فطيس ـ كلية التربية زوارة ـ جامعة الزاوية

الملخّص :

تتناول الدراسة طبيعة الأزمة في الدولة الليبية وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في إدارة تلك الأزمات، وذلك من خلال تتبع الأحداث التّاريخية المهمة التي مرت بها الدولة منذ العصور القديمة والعصور الوسطى والعصر الحديث وحتى قيام ثورة فبراير 2011 م، حيث أسهمت هذه الأحداث السياسية في رسم الخطوط العريضة والرئيسية من تاريخ ليبيا، وطوال تلك العقود التي مرّت على الحكم في ليبيا لم تتمكن أنظمة الحكم الليبية من تحديد هوية واضحة لطبيعة الحكم في الدولة الليبية بشكل يلبي تطلعات الشعب، ويتمكّن من التعامل بكفاءة مع طبيعة الدولة اللامركزية، أو تحديد هيكل مؤسسي محدد للدولة في ليبيا يمكن البناء عليه في مرحلة الأزمات.

وتعد هذه الثورة إحدى الثورات التي شهدها ما يسمى بالربيع العربي، وتأثرت هذه الثورة بشكل كبير بالثورات العربية المجاورة لها والتي سبقتها في دول (مصر – تونس)، وقد تشابهت معها في أسبابها، وكانت لها عوامل دافعة كثيرة، والتي كانت معظمها ناشئ عن ظلم هذه الشعوب لهذه الدول، وكان أكبرها وأسوأها فساد أنظمتها السياسية الحاكمة واستمرارها في الاستبداد، رغم التشابه الكبير في أسباب الثورات الثلاث فقد اختلفت الثورة الليبية في جوانب عديدة، وهذا واضح من طبيعة البيئات التي تصاعدت فيها الثورة، حيث تشكلت الثورة الليبية من تناقض واضح بين حجم موارد الدولة وأسعار النفط الضخمة وواقع الحياة، والتي لا تختلف عما هي عليه في أفقر البلدان.

ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الأزمة في الدولة الليبية وأسبابها من خلال المبحثين الآتيين : الأول: مفهوم إدارة الأزمات الدولية، والثاني: مفهوم العوامل الخارجية وتأثيرها في إدارة الأزمات.

Summary:

The study deals with the state crisis in Libya, by tracing the important historical events that the state went through from ancient times, the Middle Ages, and the modern era until the February 2011 revolution, where these political events contributed to drawing the broad and main lines of Libya's history, and throughout those decades that passed since Governance in Libya The Libyan government systems were unable to define a clear identity for the nature of governance in the Libyan state in a way that meets the aspirations of the people, and is able to deal efficiently with the nature of the decentralized state, or define a specific institutional structure for the state in Libya that can be built upon in a phase. Crises. This revolution is considered one of the revolutions witnessed by the so-called Arab Spring. This revolution was greatly influenced by the Arab revolutions neighboring it that preceded it in the countries (Egypt - Tunisia). It was similar to it in its causes, and had many driving factors, which were basically that Most of them stemmed from the injustice of these peoples against these countries, and the largest and worst of them was the corruption and continuation of their ruling political systems. Of tyranny, despite the great similarity in the causes of the three revolutions.

The Libyan revolution differed in many aspects, and this is clear from the nature of the environments in which the revolution escalated, as the Libyan revolution was formed from a clear contradiction between the size of the state's resources, the huge oil prices, and the reality of life, which is no different from what it is in the poorest countries, Hence, this study seeks to shed light on the nature of the crisis in the Libyan state and its causes through the following two sections: the first: the concept of international crisis management, and the second: the concept of external factors and their impact on crisis management.

المقدمـــــة :

نحن نعيش في عالم الأزمات المتكررة، عالم التكتلات والتصعيد الكبير، والمصالح المتضاربة، وعالم لا مكان فيه لدولة صغيرة، ولا احترام لأي انقسام أو تفكك، لأننا نعيش في عالم متعدد ومتضاعف، مع اليوم العالمي الذي يتسع ويتسع ويتناقض، وكلما اتسع. واتسع نطاقها وتناقضاتها، وازداد تنوعها وشدة أزماتها. وهناك العديد من الأزمات التي تواجه المجتمع سواء بشكل دوري أو عشوائي، وبالنظر إلى هذه الأزمات نجد أنها تسببت في الماضي في العديد من الخسائر والأضرار للفرد والمجتمع، سواء على المستوى الاجتماعي أو الإداري أو الاقتصادي ، ولا يخفى على أحد أن المجتمع يتعرض لأزمات تهدد التنمية في وقت غير مناسب سواء كانت مادية

أو بشرية، حيث تسببت الأزمات بمختلف أنواع الخسائر في المرافق العامة والمرافق العامة والممتلكات والموارد البشرية والطبيعية، أو بشكل غير مباشر على الثروات البشرية للمجتمع، والمرتكزات الأساسية، فالأزمات لا تحظى بشعبية ؛ لأنها تشعرك بعدم الاستقرار والتغيير المفاجئ، مما يؤدّي إلى الارتباك والقلق، وربما اتخاذ قرارات متهورة ومتسرعة تزيد الأمور سوءا.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تسببت الأزمات المتتالية في العقود الماضية في خسائر فادحة وأضرار اقتصادية أثرت على حياة آلاف المنظمات حول العالم. التنمية للدول والمنظمات في نفس الوقت، بالاعتماد على قواعد معرفية متقدمة وحديثة ووعي صناع القرار. ومن المتوقع لجميع المنظمات في هذا الوقت المليء بالتغيرات والتطورات.

وبناء عليه نورد التساؤلات التالية :

1- ما مفهوم الأزمة وأسبابها ؟

1) ما صفات الأزمات الدولية والمراحل التي تمر بها ؟
2) ما أثر العوامل الخارجية في إدارة الأزمات في الدولة الليبية ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

3) التعرف على مفهوم الأزمة وأسبابها.
4) معرفة صفات الأزمات الدولية والمراحل التي تمر بها.
5) تحديد أثر العوامل الخارجية في إدارة الأزمات في الدولة الليبية.

أسباب اختيار الموضوع:

يستمد موضوع الدراسة أهميته من الأهمية الجيوسياسية لليبيا من حيث أهمية موقعها وإمكانات موقعها في موارد الطاقة، بالإضافة إلى ارتباط الأزمة الليبية بالقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، على مستوى العالم. على المستويين الإقليمي والدولي، وتتشابك جميعها لتجعل الأزمة في مقدمة الأزمات الجيوسياسية الدولية الراهنة.

منطقة الدراسة:

ليبيا دولة عربية أفريقية، تقع في شمال أفريقيا، ويعتبر موقعها موقعاً استراتيجياً متميزاً، حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر ومن الغرب تونس والجزائر.. وتشغل ليبيا مساحة تبلغ حوالي 1,775,500 كم، وهي بذلك ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا، ويبلغ طول حدودها مع جاراتها الست حوالي 4,843 كم (مصر 1,115 كم، تشاد 1,055 كم، الجزائر 982 كم، السودان 383 كم، النيجر 354 كم، وتونس 459 كم)، بينما يبلغ طول سواحلها البحرية حوالي1,770 كم، ويقدر عدد سكان ليبيا وفقاً لإحصاءات البنك الدولي في 2021 بحوالي 6,958, 538 نسمة (البنك الدولي،

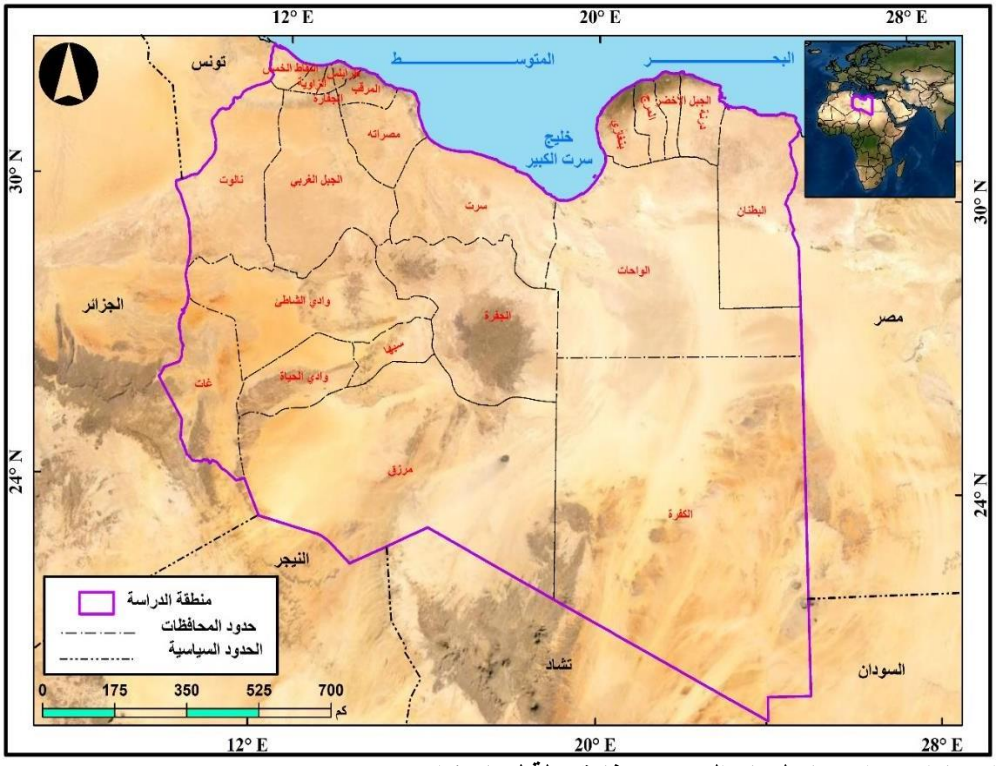

إحصاءات تعداد سكان ليبيا). المصدر: سفارة دولة ليبيا بكندا، https://tinyurl.com/bdzhmv6j

شكل (1) الموقع الجغرافي لدولة ليبيا.

الدراسات السابقة:

1- نور الهدى بتقة (2017): إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012-2016)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر.

2- خننو فاتح (2022): الأزمة في ليبيا، الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 9، العدد1.

3-محمود توفيق (أكتوبر 2022): الأزمة الليبية بين الجغرافيا والسياسة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 230.

1) Mohammed El-Katiri (2012): State-Building Challenges in a post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute, US Army War College, Washington DC.
2) (5) George Joffé (2019): Can Libya survive as a single State?, L'Année du Maghreb, no. 21.
3) (6) Djallil Lounnas (2020): The Libyan Crisis: A Case of Failed Collective Security, Middle East Policy, vol. 27, no. 2

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لرصد الحقائق الجغرافية المتعلقة بطبيعة الأزمة في الدولة الليبية، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإقليمي: حيث يعتمد على معالجة الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث من خلال ارتباطها بالظروف السائدة في منطقة أو إقليم معين، ويفهم من ذلك أن هذا المدخل يعتمد على فرضية مفادها أن الظواهر تختلف من مكان إلى آخر نتيجة التخالف الظروف الطبيعية والبشرية من مكان لآخر، أو ما يعرف بالتباين الإقليمي، ويتم التعامل مع الإقليم بوصفه وحدة واحدة وبوتقة تنصهر فيها كل العناصر التي تدخل في تركيب الظاهرة.

المبحث الأول ـ مفهوم إدارة الأزمات الدولية :

هناك العديد من المعاني التي تناولت مفهوم الأزمات كنتيجة مباشرة للتغير البيئي الداخلي والخارجي السريع والمتتالي الذي تعمل فيه المنظمات سواء كانت إنتاجية أو خدمية، مما يترتب عليه حدوث أزمات تتطلب من المنظمات إدارتها. الجودة والاستفادة من النتائج الفعالة والسلبية.

وفيما يلي بعض من مجموعة المعاني والتعريفات منها:

1ـ مفهوم الأزمـــة وأســـبابها : تُعتبر الأزمــة لحظة حاسمة فيما يتعلق بمستقبل النظام الإداري المتأثر بها، وهي مشكلة صعبة للغاية على أصحاب القرار وتجعلهم في حيرة شديدة. وأي قرار يتخذه يصبح ضمن دائرة عدم اليقين، وقلة المعرفة والمعرفة، واختلاط الأسباب والنتائج، والانهيار المتتالي الذي يرفع درجة المجهول في التطورات. ما الأزمات التي قد تسببها. بمعنى آخر الأزمة هي تغير مفاجئ عن السلوك المعتاد - وتعني سلسلة من التفاعلات التي تؤدي إلى ظهور مواقف مفاجئة تنطوي على... تهديدات مباشرة للقيم والمصالح الأساسية للدول، مما يجعلها من الضروري اتخاذ قرارات سريعة في أوقات قصيرة وفي ظل ظروف عدم اليقين بشأن الأزمة (1).

الأزمـــة هي خلل يؤثر بشكل جوهـــري على النظام بأكمله ويهدد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها ذلك النظام ، وعرّفها ميتروف بأنها : عملية تشتمل على خمس مراحل أساسية، هي (اكتشاف علامات الإنذار المبكر والاستعداد – الاستعداد لمنع الأزمة – احتواء الخطر، الحد من الآثار السلبية – استعادة النشاط السلبي – وأخيرا اكتساب الإيجابية والخبرة). بينما تعرف الأزمة في قاموس ويبستر بأنها الوضع الذي يمثل نقطة تحول نحو الأسوأ أو الأفضل، ويواجه هذا الوضع الدول (المنظمات – الأفراد – الجماعات) على اختلاف أنواعها.

الأزمات حقيقة ثابتة من حقائق الحياة، والتحديات الداخلية والخارجية تحظى باهتمام الأنظمة الحاكمة التي تعمل جاهدة على إدارة الأزمات التي تنشأ من التهديدات والتحديات. وأما أمين هويدي فيعرفها بأنها مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش حالة من الصراع الشديد الذي يصل أحيانا إلى احتمال كبير لظهور المصالح العليا للبلاد ويتطلب وقتا قصيرا لحدوث الحرب، حيث يواجه متخذ القرار موقفاً يهدده بالتعامل مع هذا الوضع ويتخذ قرارات جوهرية (2) ، و يعرف تشارلز ماكليلاند المفهوم العسكري للأزمة بقوله: إنها: "مواجهة متوترة بين قوات مسلحة متعبة ومتيقظة، قد تشتبك مع بعضها البعض في تهديدات ومناوشات منخفضة المستوى، ولكنها لا تستخدم أي قدر كبير من القوة". القوة العسكرية.

أســـباب نشوء الأزمات: وتختلف أسباب الأزمات باختلاف الأزمات نفسها. هناك عدة أسباب داخلية وخارجية، ذاتية، وعامة، وموضوعية، وشخصية، وتخطيطية، وتنفيذية. ورغم تنوع هذه الأسباب، يمكن تسليط الضوء على أهمها (3).

ـ **سوء الفهم:** سوء الفهم هو أحد أسباب الأزمات. وفي مثل هذه الأزمات يكون الحل سهلا بمجرد أن تتضح الحقائق. سوء الفهم عادة ما ينشأ من طرفين (معلومات ناقصة، البدء في اتخاذ القرارات أو الحكم على بعض الأمور قبل توضيحها).

ـ **سوء التصـــور**: يمثل الإدراك والمعرفة مرحلة تلقي المعلومات التي تمكنا من الوصول إليها وتقييم الأمور المعروفة، ولذلك فهو من المراحل الأساسية للسلوك، ومن خلال هذه المرحلة يتشكل السلوك والالتزام به المحتوى، وكذلك التوجيه غير المناسب الذي يتخذه القائد الإداري.

ـ **ســوء التقدير والتقييم :** وهذا هو السبب الأكثر شيوعاً للأزمات في مختلف المجالات، وخاصة العسكرية منها، حيث يقع أحد أفراد المعركة الحربية الوشيكة ضحية سوء التقدير والتقييم من الطرف الثاني.

ـ **الإدارات العشوائيـــة:** هذا النوع من الإدارة لا يعمل فقط على كسب الأزمات وتحفيزها، بل هو أيضاً بدرجة أخطر، كمدير للكيان الإداري ويدمر قدراته وإمكانياته. ومن الأمثلة على ذلك سوء التخطيط، وعدم احترام البنية المنهجية للمؤسسات، ونقص التوجيه للأوامر والبيانات والمعلومات المعرفية.

ـ **الرغبة الكبيرة في الابتزاز:** ويمثل هذا النوع من الأساليب جماعات الضغط وجماعات المصالح للحصول على مكاسب غير عادلة من الكيان الإداري النظامي، ووسيلة هذه الوسائل الفعالة في ذلك هي إحداث بعض الأزمات المتتالية للكيان الإداري النظامي المستهدف وإخضاعه لعملية ابتزاز. سلسلة متتالية من الأزمات التي تجبر أصحاب القرار على الانصياع لذلك الكيان.

اليأس: إن مجرد اليأس هو أهم تلك الأزمات التي تعتبر خطراً قريباً على صناع القرار من أزمات ساحقة وعنيفة ومؤثرة ومدمرة، وقد تحدث أيضاً على المستوى الدولي وبشدة وبتكاليف باهظة.

الشـــائعات: هي أحد أهم مصادر الأزمات. وفي الواقع فإن العديد من الأزمات هي المصدر الوحيد للشائعات التي تم توظيفها، ويتم تسخير الشائعة باستخدام مجموعة من الحقائق والمعلومات الصادقة من قبل قطاع كبير من الأفراد، وبالتالي فإن إحاطتها بهالة قوية من المعلومات المغلوطة تفجر الأزمات.

إظهار القـــوّة: ويتم ذلك من قبل بعض الكيانات الكبيرة للحد من بعض الكيانات الأصغر، ويتم ذلك أيضًا من قبل الجهات الإدارية الطامحة عندما تمتلك بعض

عناصر القوة وتريد قياس رد فعلها أو اختبار مدى تأثيرها على الكيانات الصغيرة ومدى رد الفعل من الكيانات الأكبر، ثم تبدأ عملية المراجعة السريعة ل تؤثر على مسرح الأحداث دون حساب النتائج والعواقب، وتتدخل عدد من العوامل غير المتوقعة وتسبب الأزمة.

ـ **الأخـــطاء البشرية:** وهذا أحد أسباب الأزمات سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وخير مثال على ذلك انفجار المكوك الفضائي (تشالنجر) وما نتج عنه من أزمة ثقة عنيفة للغاية في بعض الجهات المشرفة على برنامج تشغيله.

ـ **الأزمات المخططة:** وتسمى أيضاً باختناقات أزمة التخطيط، حيث تعمل بعض القوى المتنافسة في الجهات الإدارية على تتبع بعض مسارات عمل هذه الجهات، ومن خلال ذلك التتبع يتم التعرف على عمليات ومراحل الإنتاج والتوزيع، واحتياجات وظروف فيتبين لهم كل واحد منهم. ومن هذه المراحل يمكن أن تحدث الأزمات المخططة.

ـ **تضارب الأهداف:** تضارب بعض الأهداف بين بعض الأطراف المختلفة قد يسبب أزمة فيما بينها، خاصة إذا جمعتها من خلال أعمال مشتركة. وكل طرف ينظر إلى هذا الفعل من وجهة نظره، التي قد لا تتفق مع وجهة نظر الطرف الآخر، حيث تتعارض الأهداف، وتحدث الأزمات.

ـ **تضارب المصالح:** كما يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات على المستوى الدولي أو المحلي، أو داخل بعض الشركات ووحدات الأنشطة الاقتصادية. كل دولة لها مصالحها، وكل شركة لها مصلحتها الخاصة، ولكل فرد أيضًا مصالحه الخاصة. في ظل التداعيات الخطيرة للأزمات الدولية على استقرار النظام الدولي والأمن الدولي، تسعى بعض الدول والمنظمات الدولية إلى إدارة الأزمات الدولية وعدم وصولها إلى مراحل لها تأثير مباشر على المجتمع الدولي. القائمة لديها أقل التكاليف المادية والبشرية، والشيء التالي هو العمل قدر الإمكان لتجنب الدخول في خضم المواجهات العسكرية المكلفة ماليا.

2ـ مفهوم إدارة الأزمـــــات: يرتبط مصطلح إدارة الأزمات ارتباطاً وثيقاً ووثيقاً بالإدارة العامة، حيث أن إدارة الأزمات هي نشاط يهدف إلى الاعتماد على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة على التنبؤ بمواقع واتجاهات الأزمات المتوقعة مما يخلق المستوى المناسب للسيطرة على الأزمة. واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها أو تغيير مسارها لتصبح في مصلحة المنظمة. لا

شك أن إدارة الأزمات فن وعلم مدروس، لكنها في الواقع هي فن أكثر منها علم، لأنها مرتبطة بموهبة قيادية لا يمكن اكتسابها بالمعرفة، والغرض من إدارة الأزمات هو التغيير. والحال هو تجنب محاربة الواقع الخاسر ، ويعتبر منهج إدارة الأزمات أحد العلوم الإنسانية الجديدة التي تزايدت أهميتها كثيراً في العصر الحالي إلى درجة الإعجاز، والتي شهدت العديد من الأحداث المكثفة والمثيرة. تغيرات غريبة جداً لدرجة الإعجاز سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني. وتعرف الموسوعة الإدارية إدارة الأزمات بأنها : المحافظة على أصول المنظمة وممتلكاتها وقدرتها على توليد الإيرادات، وكذلك حماية الأفراد والعاملين فيها من المخاطر المختلفة **(4)**.

تتعدد مفاهيم إدارة الأزمات، ويكثر فيها الباحثون ومؤلفو الأفكار، وتختلف وجهات النظر حول كيفية التعامل مع الأزمة وإدارتها، حتى لو كانت بينها خصائص وقواسم مشتركة. النتائج تقلل من الآثار السلبية، كما يتضح لنا من هذا التعريف أن إدارة الأزمات تحتاج إلى خطة من نوع مختلف لتجنب الآثار السلبية للأزمات. استخدم ألكسندر جورج مصطلح إدارة الأزمات بمعنى القيود والأغلال المفروضة على عملية الإكراه والإنصاف والإكراه. والضغوط القسرية في العلاقات الدولية، أي أن إدارة الأزمات تريد منا السيطرة على هذه الأحداث والصراعات في الأزمات والتقليل من حدتها حتى لا تصل إلى حد الانفجار والعنف الجماعي. والحرب.

لقد تم تعريف مفهوم إدارة الأزمات بأنه يعني في الأساس كيفية التغلب على الأزمات باستخدام مختلف الأدوات العلمية والإدارية، وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها. ويتخذ إجراءات طارئة في ظل تنوع وتعدد الضغوط والتوتر الداخلي لحل المشكلات الناتجة عن المشكلة النفسية سواء بفعل طرف أو تصديرها من طرف آخر. أو تراكم الآثار والسلبيات البيروقراطية، أو الأزمات والكوارث والمخاوف. هي العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة من خلال استشعار ورصد المتغيرات البيئية سواء الداخلية أو الخارجية التي تولد الأزمة وملء الموارد والإمكانيات المتاحة للتعامل أو الوقاية منها. مع أقل قدر ممكن من المأوى في حالات الكوارث وبأكثر الطرق فعالية وأمانًا **(5)**.

ويمكننا أن ننظر إلى إدارة الأزمات علـــى أنها مجموعة من المعدات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة الأزمة أو الحد من آثار الدمار الذي قد تسببه الأزمـــات.

أو هو فن إدارة الرقابة من خلال تحسين كفاءة النظام وقدراته على اتخاذ القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي، حتى يتمكن من التغلب على العناصر الآلية البيروقراطية الكبيرة التي قد لا تتمكن من مواجهة التنظيم والتغيرات المفاجئة، أو هي عملية تقييم وإعداد مشاكل داخلية وخارجية منتظمة تهدد بشكل مخيف سمعة الشركة أو أرباحها أو بقائها في السوق والتحديات.

إدارة الأزمة الدولية: تنوعت مفاهيم الأزمات الدولية، ويعود سبب هذا الاختلاف والتنوع إلى عاملين أساسيين، الأول: يتعلق بتنوع أبعادها العلمية والفكرية، والثاني: الاستخدام الشامل لمحتواها لتقديم بعض البيانات والمعلومات. الأهداف، وقال روبرت كانتور إن الأزمة الدولية هي بداية التغيير في خصائص أعراق العالم. بين جوانب معينة، حيث قد ترتفع الصراعات إلى مستويات قد تهدد مختلف خصائص العلاقات بين دول العالم. ومثال ذلك: في حالة الأزمات بين الأعداء من الممكن أن تتحول العلاقات من السلمية إلى الحرب، أو من التعاون إلى الصراع، بينما في حالة الأزمات بين التحالفات تتغير العلاقة من التحالف إلى الانفصالية **(6).**

صفات الأزمات الدولية :

صفة المفاجأة : تجسد الأزمة الدولية بداية تحول غير متوقع في العلاقات بين الدول، يتم بشكل غير مخطط له من قبل.

ـ صفة التهديد: تلك التي تهدد الأهداف العليا والأمن القومي للدولة.

ـ خاصية القيود الزمنية: حيث يكون الوقت المتاح لمواجهتها قصيراً، في ظل قلة البيانات أو غيابها.

ـ خاصية المخاطرة: والتي تفرض على أصحاب القرار ضرورة اتخاذ قرار مصيري لمواجهة الأحداث التي قد تقودنا إلى تغيير في العلاقات الحالية بين جميع الأطراف.

المراحل التي تمر بها الأزمات الدولية:

ـ **ميلاد الأزمـــــة :** حيث يبدأ متخذ القرار في الشعور بخطورة ما سيحدث في المستقبل، وعليه تداركها والتعامل معها، قبل أن تتفاقم وتنتقل إلى الفترة التالية.

ـ **نمو الأزمة وتوسعها :** تبدأ الأزمة بالتوسع والنضج، وتكتسب قوة من تلك المحفزات الداخلية والخارجية، نتيجة عدم قدرة أصحاب القرار على السيطرة عليها في مرحلتها الأولى (7).

ـ **نضـــج الأزمـــة :** تعتبر مرحلة نضج الأزمة من أخطر سنوات الأزمة، حيث

تأخذنا الأزمة إلى أقصى وأصعب المراحل من حيث قوتها وعمقها. من السيطرة عليه. وفي كثير من الحالات، لم يعد الأمر سهلاً. وتشتد الأزمات في هذه المرحلة لأسباب عديدة قد تكون داخلية أو دولية أو إقليمية.

ـ انحسار الأزمـــة : تبدأ في الانحسار بعد صراع حاد، يفقد جزءاً مهماً من زخمه، إذ يتلاشى تدريجياً.

ـ حل الأزمـــة : هنا تنتهي الأزمة تماما. إن الافتراض الأساسي المطلوب لإدارة الأزمات الدولية هو تجنب وصولها إلى مراحل الصراع الدموي، وتطويرها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية كوسيلة للردع. هناك استراتيجيات عديدة لمواجهة الأزمة، واختيار أي جزء منها يتحدد وفق المسارات الجيدة. الإمكانيات المتاحة وتحديات الأزمة والتحولات التي قد تطرأ فيها. ويعتمد النجاح في إيجاد طريقة للتعامل معها على الاختيار الصحيح لاستراتيجية المواجهة والنهج المتبع فيها، مما يحقق القدرة على التكامل بين مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية فضلا عن توافر المناخ اللازم للتفاهم والمشاركة. على كافة المستويات والتخصصات، وتوفر وظائف فعالة في الكيان الإداري أو المؤسسة أو الدولة بأكملها (8).

وتستند هذه الكفاءة المطلوبة والفعالية المرجوة في استقراء المستقبل، وبالقدر الذي يحقق لنا إدراك كامل بطبيعة الأزمة، فإذ ذلك قد يتوقف إلى الاستنتاج الدقيق لكافة الخيارات أساسا والحلول الممكنة لمواجهة الأخطار

المبحث الثاني ـ مفهوم العوامل الخارجية وتأثيرها في إدارة الأزمات :

وربما يشهد الواقع الدولي الآن نماذج عديدة للتدخل الخارجي تختلف في شكله وأشكاله، من آليات ونطاق ومدى وأطراف وأهداف ومبررات وآثار ونتائج. وبالتوازي مع ذلك، كانت هناك نماذج لعدم التدخل والتأخير والتقييد في القضايا التي بدت وكأنها متساوية إن لم تكن تدخلاً، وهو ما أظهره بوضوح البعض الذين من منطلق نفس الأهداف والمبررات كانوا أكثر طلباً للدراسات عند مقارنة بعض المعايير الدولية. المواقف العسكرية. وتتدخل تحت ستار الاعتبارات الإنسانية في بعض الحالات التي غاب فيها هذا التدخل العسكري، رغم تفوقه في حجم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

1 ـ مفهوم التدخـــل الخارجـــي ومحدداته : وعلى الرغم من الارتباط المشترك بين مفهومي التدخل الخارجي والاستخدام القسري للأدوات الاقتصادية أو القوات

العسكرية من قبل أطراف خارجية ضد دول معينة، إلا أن هذا المفهوم في الواقع أوسع من هذا القيد وهذا التعريف، سواء من حيث آلياته. إن مفهوم التدخل الخارجي هو إطار مثل تراجع السيادة المطلقة. الدول، وزيادة الانتشار الكمي والنوعي للقوة، وزيادة تعرض الدول للعالم الخارجي، مما قد يصل إلى مرحلة التبعية في بعض المناطق، وغيرها من القضايا مثل مشكلة التبعية والتدخل الدولي لنشر الديمقراطية، والتدخل السافر للمنظمات الدولية لإعادة الهيكلة. السياسات الاقتصادية للدول، ودور الأطراف الثالثة في الصراعات والنزاعات، والتدخلات الدولية لاعتبارات إنسانية. وأشار آخرون، ومن بينهم الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، إلى هذا المعنى في تأكيده على توسيع مفهوم التدخل الدولي ليتجاوز نطاق التدخل العسكري الدولي تحت مظلة الاعتبارات الإنسانية ليشمل العسكريين وغير العسكريين. الموظفين .

أشكال التدخل العسكري، بما في ذلك المساعدات التنموية والمساعدات الفنية والاقتصادية، بما يعبر عن تغيير في مفهوم السيادة وتطورها، لكن يبقى من الضروري عدم التوسع في مفهوم التدخل بشكل كامل، كما هو الحال في جميع أشكال التدخل من التدخل. إن العلاقات والتفاعلات الخارجية سوف تؤثر بشكل أو بآخر على القضايا الداخلية، ولذلك يجب تمييز التدخل عن مجرد الدخول في علاقات خارجية. أو اهتمام أو تدخل خارجي قد يؤثر على قضايا داخلية، لكن دون أن يصل إلى مستوى التدخل المباشر والواضح، ودون أن يكون هدفه الأساسي تغيير مسار تفاعلات معينة من خلال الدور أو الصورة أو الجهات الخارجية **(9)**.

نحن نعرف التدخل على أنه دور الجهات الخارجية الحكومية وغير الحكومية (في التفاعلات الداخلية أو الثنائية أو الإقليمية) (التي لم تكن في الأصل طرفًا مباشرًا فيها، أو في المجالات والقضايا التي تم التعامل معها على أنها اختصاصات داخلية أساسية للدول والحكومات)، مثل قضايا شكل وعمليات النظام الحكومي. وتفاعلاته ومن يقوم بمواقفه ورسم السياسات العامة وحماية أمن الدول وسلامتها الإقليمية في مواجهة أي تهديدات خاصة إذا جاء هذا التدخل دون موافقة حكومات الدول الخاضعة للتدخل ضمن نطاق محددات التدخل، إذ تختلف طبيعة التفاعلات والقضايا **(10)**.

وهذا يوسع نسبياً تعريف التدخل وأشكاله، ويفتح المجال للحديث عن محددات ثقافية وقيمية وقانونية وسياسية واقتصادية وعسكرية واستراتيجية وغيرها من المحددات،

سواء كانت داخلية أو خارجية، من وجهة نظر أطراف التدخل. العمليات بغض النظر عن مواقعها، كما يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات اقتصادية لهذه المحددات: الأول: مستوى العوامل المؤثرة في حدود التدخل من عدمه. الثاني: محددات طبيعة التدخل، أي أن يتخذ أشكالاً وأشكالاً معينة دون غيرها (من حيث أطرافه وآلياته ونطاقاته). الثالث: محددات فعالية ونجاح التدخل (أو العكس). سواء في آثارها المباشرة قصيرة المدى أو في نتائجها وتداعياتها طويلة المدى(11).

2 ـ التدخلات المحلية الداخليـــــــة : وتتجه بعض الدراسات إلى التركيز على المحددات الداخلية في تحليلها للعوامل التي تعزز إمكانيات التدخل الخارجي وتوسع نطاقه في مختلف المجالات. وفي دراسة تحليلية للمحددات والعوامل التي تمثل الإطار العام لمسارات التأثير الخارجي على أدوار وسياسات الدولة كما هو مطبق على مصر، خلصت إحدى الدراسات إلى أن أهم هذه العوامل هي: ضعف الممارسة الديمقراطية، تزايد حجم وشدة المشاكل الداخلية مع تزايد ضعف القدرة على مواجهتها بشكل شامل، وقلة احتمالية خيار الاعتماد على الذات في المياه الاستراتيجية والغذاء والتصنيع والسلع المدنية والعسكرية، كذلك ركزت العديد من الدراسات على العوامل الداخلية لتفسير الاهتمام الدولي المتزايد بالتطورات التي تشهدها مصر بعد 30 يونيو

2013 والإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وتحول هذا الاهتمام إلى تدخلات دولية تقترب من السلطة. نقطة تدويل الأزمة. وكان من أهم هذه المحددات والعوامل: تقسيم النخبة. السياسة والأيديولوجية المصرية، وصلت إلى حد الاستقطاب والدعوة إلى التدخلات الخارجية للإبقاء على الوضع الراهن أو تغييره، وتجربة ثورة 25 يناير في إبراز أهمية الضغط الدولي. والأدوار الخارجية في التأثير على توازن القوى الداخلي بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، مع اهتمام الطرفين بمتابعة المواقف الدولية والسعي لاستقطابها رغم حرصهما على نفي اتهامات التبعية أو الاستقواء في الخارج. واتساع نطاق العنف وسقوط مئات الضحايا، وتباطؤ الاقتصاد المصري واعتماده على إيرادات ريعية ذات طبيعة خارجية بالأساس. في عائدات السياحة، وإيرادات قناة السويس، وتحويلات العاملين في الخارج (12).

وتشير هذه التحليلات إلى أن الأزمات السياسية والاقتصادية، إلى جانب ضعف القدرات المؤسسية، والاعتماد السياسي والاقتصادي والعسكري على الخارج، وتزايد الصراعات الداخلية، كلها تفتح الطريق أمام تدخل المساعدات الخارجية. وبطريقة أكثر تجريدًا وشمولًا، يشمل المسار الداخلي للتدخل العوامل الداخلية ومواقف الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى على المستويات المحلية التي من المرجح أن تدعو إلى التدخل من قبل القوى الخارجية، وتزيد من احتمالية حدوثه وتقليل مقاومته. وفي هذا السياق، هناك تصنيفات متعددة لمصادر ومظاهر التعرض للتدخلات الخارجية، لكنها تتحول في النهاية إلى تآكل أحد المكونات الرئيسية الثلاثة للدولة، وهي...) الحماية من مواجهة أي تهديدات خارجية - الشرعية السياسية على إقليم معين - القدرة على توفير الأمن داخله - القدرة على أن تهدف الدولة المستقلة إلى خلق الرخاء للناس العاديين وخلق الحد الأدنى من التوافق بينهم فيما يتعلق بعناصر الهوية الجماعية بما يزيد من رغبتهم من أجل التعايش. والحوكمة المؤسسية.

وبهذا المعنى فإن كافة مقاييس قوة الدولة وتقييم أدائها في مختلف المجالات، بغض النظر عن تنوعها، توفر مؤشرات كاشفة عن طبيعة السياق المحلي ومدى تعرض الدولة للتدخلات الدولية من خلال آليات مختلفة عادة ما تكون بما يتوافق مع نقاط ضعفه أو عجزه. وهذا يعني أن مظاهر الضعف السياسي أو الاقتصادي أو الأمني هي الأكثر احتمالاً لجذب تدخلات سياسية أو اقتصادية أو ترتيبات عسكرية إما لمعالجة هذه الفجوات أو توظيفها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بعض جوانب التدخل

الخارجي تدخل كأحد مؤشرات مقياس الدول الفاشلة ضمن مجموعة المؤشرات السياسية والعسكرية على وجه الخصوص، انطلاقاً من أن فشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها الداخلية أو الدولية وتفتح الالتزامات المجال أمام احتمالات تدخل جهات خارجية لتوفير الخدمات والالتزامات الناقصة أو استغلال الظروف الداخلية لتحقيق مصالح معينة. وبهذا المعنى فإن أبرز محددات ومصادر التدخل الخارجي وزيادته، بالإضافة إلى الانكشاف الخارجي، هي فشل الدول في أداء وظائفها الأساسية والأدوار التي تقوم بها من الناحية الأمنية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وهو ما يخفى وغيرها من مؤشرات الدول الفاشلة.

وتعد نتيجة تحقيق هذه المؤشرات تمكين التدخل الخارجي -إذا توافرت بقية محدداته- وتقليل المقاومة الداخلية لمواجهته نتيجة ضعف قدرات الدولة الناعمة والصلبة في ظل فقدانها للسيطرة المادية. على أراضيها أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة في المنطقة، وتآكل شرعية سلطة اتخاذ القرار الجماعي، وعدم القدرة على تقديم خدمات عامة معقولة، وعدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كدولة تتمتع بكامل حقوقها متطلبات العضوية في المجتمع الدولي، وغيرها من خصائص الدول التي فشلت أو على وشك الفشل. وتجدر الإشارة إلى أن من العناصر المميزة لهذه المؤشرات أنها تلفت الانتباه إلى أن خصائص المجتمعات (مثل التنوع العرقي والديني والطائفي وغيرها) لا تشكل في حد ذاتها مصدرا للتدخل الخارجي أو والعكس صحيح، بقدر ما ترتبط قدرة الدولة - وبالتالي إمكانيات ومجالات التدخل - باستراتيجيات نخب الدولة. والمجموعات المختلفة داخلها في إدارة تفاعلاتها.

3- التدخلات الخارجية الإقليمية والدوليـــــة: ودون إنكار أهمية المحددات الداخلية باعتبارها تمثل شرطا ضروريا لتمكين التدخل الخارجي، فإن مجرد وجودها وحده لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث التدخل بأشكاله المختلفة، إذ لا تزال المحددات الخارجية الإقليمية والدولية لها آثارها في زيادة أو تقليل احتمالات حدوث التدخل. ورغم تعدد تصنيفات هذه المحددات، فإنها تظل مقسمة بين محددات ناعمة وأخلاقية وسياسية وقانونية، ومحددات صلبة واقتصادية وعسكرية.

تكشف مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتدخل الخارجي عن وجود سجالات بين المحددات الناعمة لقيم الإيثار والمحددات الصعبة للاقتصاد والأمن الذاتي على وجه الخصوص. إن التركيز على بعض هذه المحددات الناعمة وحدها يؤدي إلى غلبة الطابع المثالي

على تحليل عمليات التدخل الخارجي في حدود ما ينبغي أن يكون. ويظهر ذلك حتى على مستوى التدخل العسكري، بما في ذلك الاعتبارات الإنسانية في إطار جهود بعض الأطراف لتحديث المنظمات والمؤسسات الدولية وتفعيل الدور الذي تلعبه في توفير الأمن الجماعي وحماية حقوق الإنسان، واقتراح معايير تمثل المحددات. لقرار التدخل العسكري في النزاعات بين الدول أو داخلها، مثل: الجدية، جدية التهديد، وضوح الأهداف (ليس هزيمة الدول بل حماية حقوق الإنسان، الاستخدام التدريجي لآليات التدخل بحيث لا يمكن التدخل عسكرياً في الصراعات بين الدول أو داخلها). الملاذ الأخير هو التدخل العسكري، وتناغم الأهداف بالوسائل، والتقييم المتوازن للنتائج والتحديات) حتى لا ترجح آثار وسلبيات التدخل على الاختيار. عدم التدخل)، ويضاف شرط حياد الطرف المتدخل أو عدم تحيزه على الأقل بحيث تكون أغراض التدخل إيثارية وتتعلق بمصالح الآخرين. ومن جهة أخرى، يسود هذا التوجه الآخر من منظور مصلحة الدول المتدخلة أو المرشحين (1) للتدخل فيها بالدرجة الأولى، ثم يركز على محددات وأبعاد أخرى مثل درجة الدعم السياسي الداخلي للسلطة. التدخل، وانخفاض التكاليف والأعباء والخسائر المتوقعة للتدخل، ووضوح الإطار الزمني للتدخل، وتحديد أهداف التدخل وتأثيراته على مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية، ووجود استراتيجية. استراتيجية خروج واضحة وإنهاء التدخل أو تغيير طبيعته عند الضرورة.

وفي محاولة للتغلب على هذا الجدل سعت بعض الدراسات إلى تحليل محددات التدخل الخارجي من خلال الجمع بين محددات القيمة والمصلحة معا، خاصة في ضوء ارتباطها الفعلي بالواقع. وخلصت إحدى الدراسات، من خلال تحليلها النوعي لعدة نماذج للتدخل الدولي، إلى أن احتمالية حدوث التدخل تزداد مع النجاح في التأطير الاستراتيجي للقضايا من خلال الجمع بين اعتبارات القيمة.

كما سعت دراسة أخرى إلى وضع نموذج شامل لمحددات التدخل الإنساني الدولي بشكل خاص من خلال الجمع بين الاعتبارات التي تركز عليها وجهات النظر الواقعية والليبرالية في خمس محددات أساسية وهي: المصالح الوطنية) بين مجرد الحفاظ على النفوذ الجيوسياسي، أو المصالح الاستراتيجية للتدخل. تأمين الوصول إلى الموارد الحيوية مثل المياه والطاقة، وصولاً إلى الدفاع عن النفس ضد التهديدات المباشرة)، والأمن والمخاوف الاقتصادية والسياسية الناتجة عن تدفقات اللاجئين، ودرجة الترابط

الاقتصادي مع الدولة الخاضعة للتدخل، والاعتبارات الأخلاقية. المتعلقة حجم الانتهاكات ومدى ضغوط الرأي العام الداخلي لمواجهتها، والأنباء عن مدى تواجد قوى إقليمية كبرى معارضة للتدخل) بالإضافة إلى القوة العسكرية للدولة الخاضعة للتدخل (خلصت الدراسة من وباختبار عدة حالات للتدخل وعدم التدخل فإن تأثير كل من هذه العوامل موجود بطرق مختلفة، بحيث يصعب استبعاد أي منها.

وفي السياق نفسه، اختبرت إحدى الدراسات ست محددات أو عوامل تمثل المحركات الأساسية للتدخل العسكري الدولي لاعتبارات إنسانية، مقسمة إلى فئتين أساسيتين: الأولى هي العوامل الإيثارية والقانونية والأخلاقية التي تشمل وجود أزمة إنسانية حادة، الوعي العام بهذه الأزمة وتغطيتها الإعلامية، وأخيراً شعور صانع القرار بالالتزام الأخلاقي. أما التدخل الثاني فهو عوامل المصلحة الذاتية التي تشمل المصالح الاقتصادية، والمصالح الأمنية الجيوستراتيجية، وأخيراً المصالح السياسية لصانع القرار، ويمكن توضيح هذه العوامل ومؤشرات قياسها في الجدول التالي:

جدول (1) المحددات القيمية والمصلحية للقائمين بالتدخل.

طبيعة محددات التدخل	العوامل والمحددات	المؤشرات
محددات إيثارية قانونية وأخلاقية	حدة الأزمة الإنسانية	عدد الوفيات، عدد اللاجئين، حدة أنواع العنف (مذابح، اغتصاب، تشويه،..)، مدى وضوح البعد الإنساني الحمائي في خطاب الحكومات المتدخلة
	الوعي العام بالأزمة وتغطيتها إعلاميا	درجة وحجم التغطية الإعلامية للأزمة لدى الدولة، وطبيعة التغطية الإعلامية ومدى تركيزها على الأبعاد الإنسانية للأزمة، ومدى وعي الرأي العام بالأزمة، وتوجهات الرأي العام إزاء التدخل لاعتبارات إنسانية
	شعور صانع القرار بالتزام أخلاقي للتدخل	الأبعاد الإنسانية في خطابات وتصريحات صانع القرار من حيث التكرار والشدة، مصداقية التصريحات
محددات ذاتية مصلحية	المصالح الاقتصادية	وجود موارد طبيعية مهمة وحيوية، أهمية استراتيجية لمنطقة النزاع للتجارة الإقليمية والعالمية، عدم تضرر مصالح اقتصادية أو تجارية واستثمارية نتيجة التدخل
	المصالح الأمنية والجيواستراتيجية	أهمية المنطقة في الحرب على الإرهاب، الدولة موضع التدخل تمثل مصدر تهديد للدولة المتدخلة، التدخل يدعم نفوذ القائم به في منطقة مهمة استراتيجيا، مواجهة مخاطر انتشار الصراع والتهديدات بما يهدد وحدة التكامل والاستقرار الإقليمي في منطقة معينة، عدم تضرر مصالح وعلاقات عسكرية وأمنية أساسية نتيجة التدخل
	المصالح السياسية لصانع القرار	إمكانية تشتيت انتباه الرأي العام عن قضايا داخلية، تصاعد ضغوط الرأي العام المؤيدة للتدخل، إمكانية توظيف التدخل لدعم موقف صانع القرار في انتخابات قادمة

أظهر التحليل الكمي لعدد من التجارب الدولية التاريخية للتدخل وعدم التدخل، أنه على الرغم من وجود اعتبارات القيمة والمصلحة معًا في كثير من حالات التدخل، مما يجعل من الصعب استبعاد أي منهما، إلا أن المحددات القائمة على المصلحة تظهر كشرط ضروري. (أي أنه من الصعب أن يتم التدخل في غياب عوامل الفائدة، حتى لو كانت موجودة). وجميع عوامل القيمة الإنسانية الأخرى (وشرط كاف)، أي أن عوامل المصلحة وحدها يمكن أن تؤدي إلى التدخل تحت مظلة مبررات الاعتبارات الإنسانية، حتى لو لم تكن موجودة بشكل واضح، وهو ما كان واضحا جزئيا في حالة التدخل. الأميركيون في العراق واحتلاله عام 2003)، رغم أن ذلك لا ينطبق على محددات القيمة . كما أكدت الدراسة اتجاه صناع القرار في دول التدخل إلى تطوير خطابات مزدوجة لتبرير التدخل، تجمع بين اعتبارات المصلحة (خاصة في مواجهة الدوائر الداخلية لتبرير تكاليف التدخل أمام الرأي العام الداخلي) وكذلك اعتبارات القيمة الإنسانية القانونية (وخاصة على المستوى الدولي وفي المنظمات الدولية).

وبهذا المعنى، يصبح السياق أكثر ملاءمة للتدخل في حالة وجود مصالح أمنية اقتصادية أو استراتيجية أو سياسية واضحة لصناع القرار في البلدان المتدخلة، وتتسارع احتمالات التدخل وتتعزز بسبب تزايد خطورة الأزمات الإنسانية. الأزمات والتغطية العالمية ومتابعة الرأي العام لها، مع مبررات الالتزام الأخلاقي بالتدخل. مثل المسؤولية عن حدوث الأزمة، أو وجود علاقات تاريخية سابقة مع أطراف النزاع، أو روابط أيديولوجية أو دينية أو عرقية أو طائفية مع الفئات المعرضة للعنف، أو تبني خطاب قيم إنساني عالمي، أو - غياب الأطراف الأخرى القادرة على التدخل.

وبنفس المعنى فإن ارتكاب الدولة - أو عدم قدرتها على منع - انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان على أراضيها، في حين تتمتع دولها بأهمية اقتصادية أو استراتيجية خاصة، يصبح مصدرا لتوفير بيئة أكثر ملاءمة للتدخل الخارجي، سواء على المستوى الإنساني أو المصلحي.

الخاتمـــــة :

لا تزال طبيعة الأزمة الدولية في ليبيا طويلة الأمد، بل ويصعب حلها. ويبدو أن التدخلات الخارجية العديدة، وتحالفات الأطراف المحلية، والتلاعب من قبل القوى الأجنبية بوضوح، وعدم قدرة الحكومات المحلية على التوصل إلى اتفاق لحل سلمي، هي العقبة الرئيسية أمام إنهاء الحرب الأهلية والبدء في إعادة بناء الدولة. وأدى

التدخل الدولي المتعدد الأوجه إلى زيادة حدة التنافس بين هذه القـــوى، وأدى التناقضات الأيديولوجية للسلفية ضد الإخوان المسلمين والاعتبارات الإنسانية إلى إطالة أمد الأزمة الليبية. وتعود الأسباب الرئيسية لإطالة أمد الأزمة الليبية إلى غياب الإرادة السياسية والتنافس بين الجماعات المسلحة لكسب المزيد من النفوذ، ولو على حساب الاستقرار الليبي، حيث تطمح جميع الأطراف والقوى المحلية إلى الاستيلاء على حصة من آلية إدارة الدولة، ومن ثم إنشاء منطقة نفوذ في مناطقهم. وقد أدى هذا التنافس والتدافع على السلطة إلى تقويض محاولات الإصلاح وإعادة الإعمار. والنجاح في عملية إدارة الأزمات يتطلب دراسة الأزمة نفسها في ضوء عناصرها الموضوعية وأسبابها الحقيقية، وعدم الاكتفاء بإلقاء مســـؤولية ظهورها على المعارضين، ومحاولة إعفاءهم من ذلك؛ لأن نجاح هذه الإدارة لا يتحقق بالدفاع عن النفس وحده، وتبرئته، وتحميل الخصم المسؤولية الكاملة، وهذا من شأنه أن يزيد جمود الطرف الآخر ويؤدي بالطبع إلى طريق مسدود.

الهوامـــــش :

1. أحمد محمد وهدان، تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة، عالم الفكر، العدد الرابع، المجلد ،36 الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، إبريل، 2008، ص90.
2. كامل عبد الوهاب محمد، سيكولوجية إدارة الأزمات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص3.
3. فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس – المراحل– الآليات، جامعة نايف لعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2012، ص34.
4. عماد جاد، التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي، مجلة الديمقراطية، العدد الثاني،2001، ص71.
5. جمال علي زهران، تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص56.
6. روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: د. أحمد ظاهر، عمان (الأردن)، مركز الكتب الأردني، 1999، ص77.
7. عبد السالم نوير، في معنى الحدث: تكييف 30 يونيو في سياق الحالة الثورية العربية، السياسة الدولية، العدد ،194 اكتوبر،2013، ص57-58.
8. أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، المستقبل العربي، 2010، ص13-14.
9. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2011، ص78.
10. خننو فاتح، الأزمة في ليبيا، الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 9، العدد1، 2022، ص37.
11. إبراهيم أحمد أحمد، إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص67.
12. عاصم محمد حسين الأعرجي، إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية، الإدارة العامة، مج ٣٩، ع ٤، 2010، ص34.
13. محمود توفيق، الأزمة الليبية بين الجغرافيا والسياسة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 230، أكتوبر 2022.
14. نور الهدى بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012-2016)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Mohammed El-Katiri (2012): State-Building Challenges in a post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute, US Army War College, Washington DC.
2. (5) George Joffé (2019): Can Libya survive as a single State?, L'Année du Maghreb, no. 21.
3. (6) Djallil Lounnas (2020): The Libyan Crisis: A Case of Failed Collective Security, Middle East Policy, vol. 27, no. 2